

اللبنانيون أمام فرصة وطنية ودولية: حان وقت التغيير



علي الأمين
كاتب لبناني

والثانية، يمثلها رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري، الذي يدعو إلى تشكيل حكومة تكنوقراط، أي من الاختصاصيين ويسمئهم أطراف السلطة أنفسهم.

انطلاقاً من هاتين النظرتين، فالثابت أن التغيير المقترح من أطراف السلطة، هو في أفضل الأحوال بالنسبة إلى المحتجين، تغيير شكلي وغيابته إعادة إنتاج الحكومات السابقة نفسها. وكان مشهد اعتذار المرشح لرئاسة الحكومة سمير الخطيب عن الدخول في نادي المتنافسين إلى موقع الرئاسة، إشارة إلى أن السلطة لا تريد المغامرة بالتقريب بالرئيس سعد الحريري، لإدراكها، ولا سيما قلب هذه السلطة ورأسها حزب الله، أن التقريب بسعد الحريري سيجعل الحزب أكثر اكتسافاً أمام الشارع وأمام المجتمع الدولي، لا سيما وأن تجربة حزب الله مع الحريري منذ التسوية الرئاسية أظهرت، على ما يبدو، أن لا بد من له عن الحريري في رئاسة الحكومة، إلى جانب أن الأخير يبدو الأكثر قدرة على التعامل مع المجتمع الدولي بما يخدم إلى "حد مقبول" مصالح حزب الله.

انطلاقاً من ذلك فإن الاستشارات المرتقبة التي تاجلت أسبوعاً، أي إلى الأثنين المقبل، تتجه لتسمية الحريري، وهذا ما رفضه المنتفضون وعبروا عنه برفضهم تسمية الخطيب أيضاً، والتمسك بمطلب حكومة مستقلة.

في الموقف الدولي لا يبدو أن لبنان، الذي سيكون، الأرياء، على طاولة المجموعة الدولية ليبحث سبل دعمه، في موقع قوي خاصة وأنه لا توجد مؤشرات تدل على أن ثمة خطوات من قبل السلطة اللبنانية، توجي بالثقة. فالنقطة الداخلية باتت شرطاً دولياً لدعم لبنان، رغم ما بيته مسؤولون في حزب الله، من أن "دعم لبنان اقتصادياً ومالياً مشروع بتشكيل حكومة جديدة من دون التدخل في مواصفاتها"، فيما تنبئ المعلومات إلى أن دولا عديدة شاركت في مؤتمر سير لدعم لبنان، لن تقدم على تقديم العون للبنان طالما بقي لبنان أسير معادلة السلطة القائمة والتي عززت، وما زالت تعجز، عن استعادة سيادة الدولة من جهة، ولا توجي بالثقة لجهة إدارة عملية الانتقام من جهة ثانية.

وإن كان هذا الموقف مزعجاً للسلطة القائمة، فإنه يلبي مطلب المحتجين الذين أعلنوا بوضوح أنهم لا يتفقون بهذه السلطة للخروج من الأزمة الخائفة.

لذا فإن فرصة التغيير السياسي في لبنان، تتخذ هذه المرة أبعاداً جديدة، من حيث توفر العناصر الموضوعية لإحداثه، والعنصر الحيوي يتمثل في توحد اللبنانيين على أن مطلب التغيير يقوم على أساس وطني، من دون توسل أي عنوان طائفي أو حزبي أو جهوي، ولكن هذا ما يفرض تحدياً أمام المنتفضين مفاده أن عملية التغيير الفعلي تتطلب تغييراً لقواعد اللعبة السياسية، أي تقويض نظام المحاصصة بتأمين خيارات بديلة تكون نتاج تفاعل حقيقي بين مكونات الحراك الشعبي، مستفيدين من مناخ دولي يدفع باتجاه قيام سلطة تنقسم بثقة الشعب، وبالقدرة على إدارة عملية إنقاذ لبنان بأكبر قدر من الشفافية والإنتاجية.

حان وقت السياسة، وهو تحد يفرض نفسه بقوة على مجموعات الحراك الذي بات، أمام واقع إدارة السلطة ظهرها له، مجبراً على الانتقال إلى مرحلة جديدة من المواجهة، تستفيد من زخم الشارع وحيويته وضغط الأزمات من جهة، ومن الرغبة الدولية في مساعدة لبنان لاستعادة موقعه كدولة تنقسم بشروط طليعية وموضوعية من جهة أخرى، كبدل عن الانهيار الذي تدفع به سياسات الدولة الحالية، والذي شكّل خطراً ليس على لبنان فحسب بل حتى على سواه من الدول.

بعد مرور خمسين يوماً على انتفاضة 17 أكتوبر، أطلقت بعض مجموعات الحراك الشعبي في لبنان مبادرة "المقاومة السلمية"، وتضمن البيان الأول دعوة لإطلاق دينامية التغيير عبر الانتقال من دائرة المطالب المعيشية والاقتصادية التي يرفعها الحراك الشعبي، إلى دائرة التغيير السياسي، وهي دعوة تحمل عنوان "حان وقت السياسة"، انطلاقاً من أن رفض السلطة الاستجابة للمطالب المحقة للمحتجين، جعل من الواجب الذهاب نحو تغيير قواعد اللعبة السياسية، التي تتحصن بها السلطة اللبنانية.

إذ ليس خافياً أنه وبعد مرور أكثر من خمسين يوماً على الانتفاضة، تتمسك السلطة بخيار إعادة إنتاج قواعد السلطة ذاتها، أي منع إحداث أي تغيير حقيقي في قواعد اللعبة السياسية المغلقة على نخبة سياسية وطائفية تعيد إنتاج نفسها منذ أكثر من ربع قرن، وهي التي أوصلت إدارتها للشان العام ومؤسسات الدولة، إلى أزمة اقتصادية ومالية، وعانت في الدولة فساداً لم يعد محتماً من قبل اللبنانيين، وأدى إلى عجز في تلبية الدولة لأدنى احتياجات الشعب، وهذا ما عبرت عنه رسائل رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري، إلى قادة الدول الغربية والعربية، حين استنجد بهم لمساعدة لبنان على تأمين اعتمادات مالية لتوفير متطلبات الأمن الغذائي للبنانيين، وهي أزمة كما باتت معروفاً ناشئة من تراجع السيولة المالية بالعملة الصعبة، التي أدت إلى فقدان المصرف المركزي القدرة على تلبية حاجة السوق إلى الدولار من أجل استيراد حاجات لبنان ومختلف البضائع من الخارج.

حان وقت السياسة، وهو تحد يفرض نفسه على الحراك الذي بات مجبراً على الانتقال إلى مرحلة جديدة من المواجهة، تستفيد من زخم الشارع وحيويته وضغط الأزمات، ومن الرغبة الدولية في مساعدة لبنان

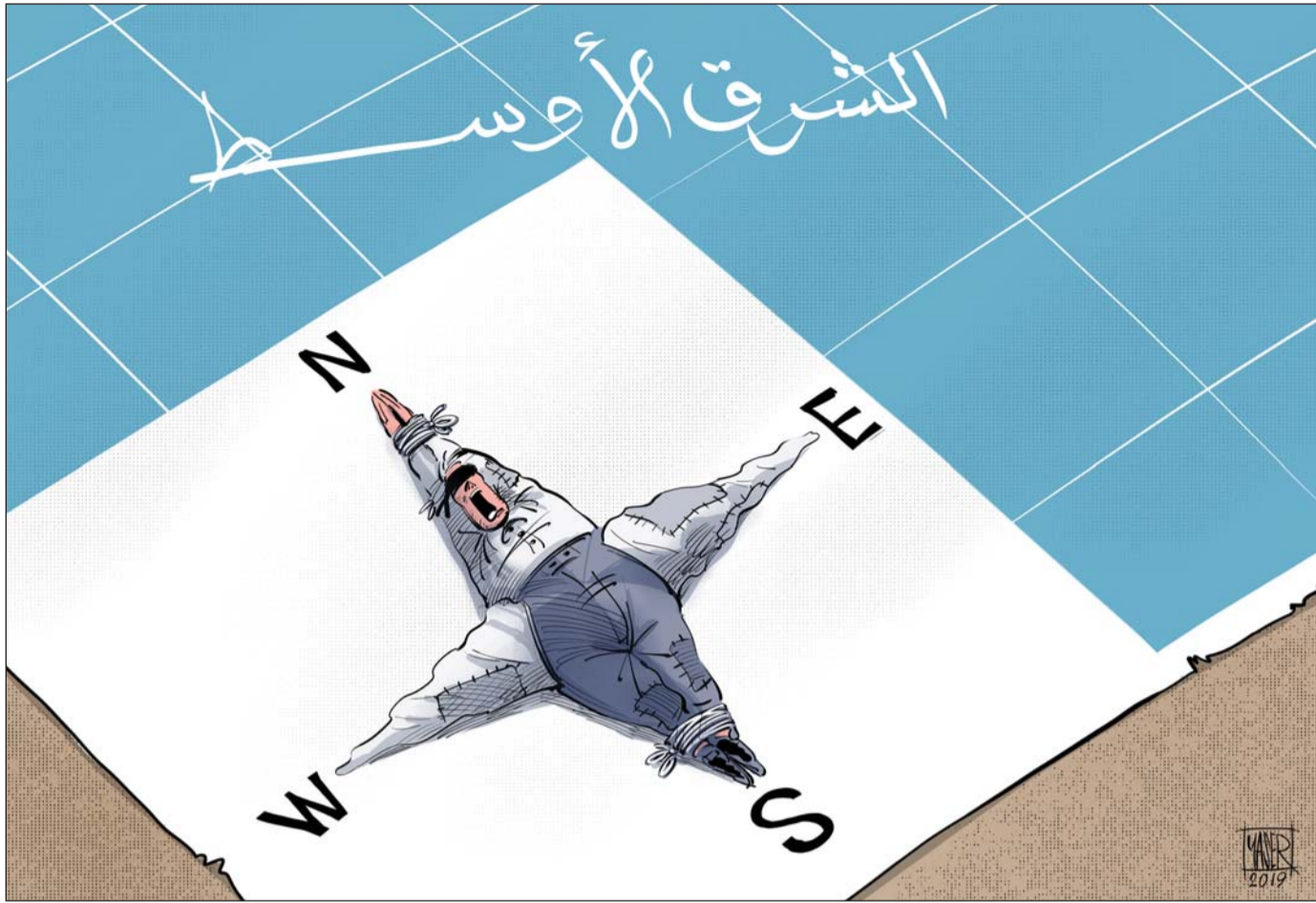
العجز المالي والنقدي والأزمة الاقتصادية والمعيشية التي تستفحل، لم يدفعها السلطة إلى الاستجابة لمطلب رغبة المحتجون ولا يزالون لتشكيل حكومة إنقاذ من خارج النادي السياسي، أي من شخصيات زهية ومستقلة، هدفها وضع وتنفيذ خطة إنقاذ على أن تمهد لانتخابات نيابية مبكرة بعد ستة أشهر.

لم يقنع السلطة حراك الشارع المستعمر بلا توقف ضدها، ولم تفلح الاحتجاجات في دفع السلطة إلى تغيير في سياسة المحاصصة التي لا زالت تتحكم في عملية تأليف الحكومة الجديدة، علماً أن أطرافها أنفسهم يحيلون الفساد المستشري وعملية نهب المال العام إلى سلطة المحاصصة هذه، ورغم هذا الإقرار فلا تغيير في مقاربتها لتشكيل الحكومة. والخلاف الناشئ اليوم بين أطراف السلطة، يرتكز على وجهتي نظر غير متباعتين، والفارق بينهما في الشكل لا في المضمون المشترك، أي إعادة إنتاج السلطة.

الأولى، يمثلها حزب الله وحليفاه رئيساً الجمهورية ومجلس النواب، وتقوم على تشكيل حكومة تكنوقراطية، أي حكومة تضم سياسيين واختصاصيين، ويعتنون من قبل أطراف السلطة نفسها.

والثانية، يمثلها حزب الله وحليفاه رئيساً الجمهورية ومجلس النواب، وتقوم على تشكيل حكومة تكنوقراطية، أي حكومة تضم سياسيين واختصاصيين، ويعتنون من قبل أطراف السلطة نفسها.

حان وقت السياسة، وهو تحد يفرض نفسه بقوة على مجموعات الحراك الذي بات، أمام واقع إدارة السلطة ظهرها له، مجبراً على الانتقال إلى مرحلة جديدة من المواجهة، تستفيد من زخم الشارع وحيويته وضغط الأزمات من جهة، ومن الرغبة الدولية في مساعدة لبنان لاستعادة موقعه كدولة تنقسم بشروط طليعية وموضوعية من جهة أخرى، كبدل عن الانهيار الذي تدفع به سياسات الدولة الحالية، والذي شكّل خطراً ليس على لبنان فحسب بل حتى على سواه من الدول.



كتيبة الإعدام الإيرانية في ساحة الخلائي

إيران اليوم هو لإسقاط إرادة الشعوب. لقد نظر نظام الملالي وحلفاؤه ولا يزالون، إلى الثورات ضد الأنظمة المرتبطة بهم على أنها مؤامرات، بينما يرون في أي تحرك ضد الأنظمة غير التابعة لمشروعهم بأنها ثورات شعبية تستحق الدعم والمساندة، فما يهمهم ليس تلك الشعارات المرفوعة كالحرية ومحاربة الفساد وتحريم الأوطان من الاستبداد، إنما يهمهم وبالأساس أن تنتصر الحسابات والمصالح الاستراتيجية لمشروع الحاكم بأمره الإيراني، ذلك المتدثر بعباءة الطائفية لتنفيذ مشروعه التوسعي الإمبراطوري عن طريق الميليشيات مسلحة لا تحترم روح الدولة الوطنية ولا تعترف بسيادتها.

وكما هو الشأن بالنسبة إلى المشروع الفارسي، يبدو المشروع العثماني الأروغاني التركي رديفاً له، في دعم الميليشيات لبيبا ضد إرادة الليبيين، وفي دعم سوريا ضد إرادة السوريين، وفي احتضان المتمردين على الدولة المصرية ضد إرادة المصريين، بما يشير إلى الوضع المتأزم الذي أصبحت تعانیه المنطقة العربية المنتهكة حرمانها في أجزاء رئيسية من جغرافيتها، والمهددة سلامة أمنها القومي بفعل سلطة الميليشيات التي تتمدد أمام أنظار مجتمع دولي، يتدخل لإسقاط الأنظمة، ويمتنع عن ذلك عندما يتعلق الأمر بعصايات مسلحة تغدر بالأمم وتسفك دماء المسالمين دون أي رد فعل لجرائمها.

كان الهدف من هجوم الجمعة الدموي هو التأكيد على تخوين وتكفير المظاهرين السلميين واعتبارهم خارجين عن المذهب والطائفة، لأنهم هدوا مصالح نظام الملالي وأتباعه المحليين في العراق، وفي حالتي التخوين والتكفير يصبح هدر الدماء أمراً متاحاً ومباحاً، وهو ما

إيران اليوم هو لإسقاط إرادة الشعوب. لقد نظر نظام الملالي وحلفاؤه ولا يزالون، إلى الثورات ضد الأنظمة المرتبطة بهم على أنها مؤامرات، بينما يرون في أي تحرك ضد الأنظمة غير التابعة لمشروعهم بأنها ثورات شعبية تستحق الدعم والمساندة، فما يهمهم ليس تلك الشعارات المرفوعة كالحرية ومحاربة الفساد وتحريم الأوطان من الاستبداد، إنما يهمهم وبالأساس أن تنتصر الحسابات والمصالح الاستراتيجية لمشروع الحاكم بأمره الإيراني، ذلك المتدثر بعباءة الطائفية لتنفيذ مشروعه التوسعي الإمبراطوري عن طريق الميليشيات مسلحة لا تحترم روح الدولة الوطنية ولا تعترف بسيادتها.

وكما هو الشأن بالنسبة إلى المشروع الفارسي، يبدو المشروع العثماني الأروغاني التركي رديفاً له، في دعم الميليشيات لبيبا ضد إرادة الليبيين، وفي دعم سوريا ضد إرادة السوريين، وفي احتضان المتمردين على الدولة المصرية ضد إرادة المصريين، بما يشير إلى الوضع المتأزم الذي أصبحت تعانیه المنطقة العربية المنتهكة حرمانها في أجزاء رئيسية من جغرافيتها، والمهددة سلامة أمنها القومي بفعل سلطة الميليشيات التي تتمدد أمام أنظار مجتمع دولي، يتدخل لإسقاط الأنظمة، ويمتنع عن ذلك عندما يتعلق الأمر بعصايات مسلحة تغدر بالأمم وتسفك دماء المسالمين دون أي رد فعل لجرائمها.

كان الهدف من هجوم الجمعة الدموي هو التأكيد على تخوين وتكفير المظاهرين السلميين واعتبارهم خارجين عن المذهب والطائفة، لأنهم هدوا مصالح نظام الملالي وأتباعه المحليين في العراق، وفي حالتي التخوين والتكفير يصبح هدر الدماء أمراً متاحاً ومباحاً، وهو ما

إيران اليوم هو لإسقاط إرادة الشعوب. لقد نظر نظام الملالي وحلفاؤه ولا يزالون، إلى الثورات ضد الأنظمة المرتبطة بهم على أنها مؤامرات، بينما يرون في أي تحرك ضد الأنظمة غير التابعة لمشروعهم بأنها ثورات شعبية تستحق الدعم والمساندة، فما يهمهم ليس تلك الشعارات المرفوعة كالحرية ومحاربة الفساد وتحريم الأوطان من الاستبداد، إنما يهمهم وبالأساس أن تنتصر الحسابات والمصالح الاستراتيجية لمشروع الحاكم بأمره الإيراني، ذلك المتدثر بعباءة الطائفية لتنفيذ مشروعه التوسعي الإمبراطوري عن طريق الميليشيات مسلحة لا تحترم روح الدولة الوطنية ولا تعترف بسيادتها.

وكما هو الشأن بالنسبة إلى المشروع الفارسي، يبدو المشروع العثماني الأروغاني التركي رديفاً له، في دعم الميليشيات لبيبا ضد إرادة الليبيين، وفي دعم سوريا ضد إرادة السوريين، وفي احتضان المتمردين على الدولة المصرية ضد إرادة المصريين، بما يشير إلى الوضع المتأزم الذي أصبحت تعانیه المنطقة العربية المنتهكة حرمانها في أجزاء رئيسية من جغرافيتها، والمهددة سلامة أمنها القومي بفعل سلطة الميليشيات التي تتمدد أمام أنظار مجتمع دولي، يتدخل لإسقاط الأنظمة، ويمتنع عن ذلك عندما يتعلق الأمر بعصايات مسلحة تغدر بالأمم وتسفك دماء المسالمين دون أي رد فعل لجرائمها.

كان الهدف من هجوم الجمعة الدموي هو التأكيد على تخوين وتكفير المظاهرين السلميين واعتبارهم خارجين عن المذهب والطائفة، لأنهم هدوا مصالح نظام الملالي وأتباعه المحليين في العراق، وفي حالتي التخوين والتكفير يصبح هدر الدماء أمراً متاحاً ومباحاً، وهو ما

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

الهجوم الدموي الذي نفذته ميليشيات مسلحة على جموع المتظاهرين في ساحة الخلائي وجسر السنك ببغداد مساء الجمعة الماضي، يعني شيئاً واحداً وهو أن عصابات إيران أزاحت جانباً من يسكون بمقائيل السلطة في العراق، وقررت أن تحسم الأمر بنفسها من خلال مخططها لبث الربع في صفوف الثائرين عبر الاندفاع المباشر للقتل وسفك الدماء، وكأنها تقول إن لا عاصم لدماء الأبرياء من همجيتها. كان ذلك الهجوم الوحشي أقرب ما يكون إلى عمل منفرد نفذ شخص بأسلحة عدة، أو أقرب إلى عمل جماعي بقرار موحد صادر عن جهة بعينها لعدد من عناصرها المدربين والمؤلجين غير المستعدين لمناقشة الهدف من وراء ما كلفوا به، ولا للترجع في لحظة ما عن إطلاق النار، وهم أقرب إلى كتيبة الإعدام الموجهة لتنفيذ حكم بات استنفذ كل مراحل النقاضي.

بين الهجوم الوحشي والعمل الإرهابي والاعتداء الإجرامي تعددت النعوت الملقبة على تلك الحادثة المرعبة، لكن لا أحد يستطيع توجيحه أصعب الاتهام مباشرة لمن يجلس على مقعد وثير في مكان ما من العاصمة بغداد ليتابع تحركات القتل، وربما ليسمع أزيز الرصاص وهو يمزق صدور الوطنيين العراقيين، لأن الوضع في العراق أصبح محل تجاذب بين شعب ثائر يطمح إلى تحرير بلاده من الفساد الممنهج في مفاصل الدولة، والاستبداد الميليشياوي الخاضع لأوامر الاحتلال الإيراني عبر أدوات فارسية مباشرة وأخرى محلية تأتمر بأوامر علي خامنئي وقاسم سليمانى وإيرج مسجدى في ضرب عراق اليوم كما كانت تأتمر بأوامرهم في ضرب عراق الثمانينات من القرن الماضي، عندما كانت تشارك في المعارك إلى جانب الإيرانيين ضد جيش بلادهم.

لقد بات واضحاً أن إيران تراهن بقوة على إلغاء إرادة العراقيين، والإطاحة بحلمهم بوطن قوي وغمي وأمن وموحد وجامع لأبنائه تحت خيمة الانتماء الوطني، لا تحت هيكل الانقسام الطائفي والديني والعراقي، وهي تعتبر نجاح العراقيين في تحقيق أهداف ثورتهم فشلاً لمشروعها الإمبراطوري الذي يستهدف بالأساس وطن العرب انطلاقاً من بوابته الشرقية. لذلك نزلت بكل قوتها للتصدي للثورات من خلال الاستهداف المباشر بالرصاص الحي، في استحضار للغز القناصين المحترفين الذي عرفته انتفاضات ما سمي الربيع العربي ولا يزال إلى حد الآن خارج إمكانية التفكيك، الفرق أن ما حدث في 2011 كان لإسقاط الأنظمة، وما تقوم به

